الأمن الإنساني في ظل العولمة

د/ بن ققة سعاد
جامعة بسكرة

الملخص :

يعتبر بعض المفكرين أن الحاجة الى الأمن الإنساني هو من بين المفاهيم الحديثة. غير أننا نرى أن سبب ذلك يعود الى الوضعية التي آل إليها في السنوات الآخيرة نتيجة للمتغيرات العالمية.

في هذا المجال، من بين المتغيرات الخارجية التي أثرت على كل دول العالم بغض النظر عن طبيعة هذا التأثير، العولمة، لذا سيقوم هذا المقال بدراسة تأثير العولمة على أمن الإنسان سواء على الصعيد الثقافي أو الاقتصادي أو المجتمعي، آخذا في هذا الصدد المجتمع الجزائري مجالا للتحليل.

Abstract:

Some scholars consider that the need for human security is among the modern concepts. However, we believe that the reason for this goes back to the situation that every need in recent years as a result of the global variables. In this area, among the external variables that affected all countries in the world regardless of the nature of this effect, globalization, so will this article examine the impact of globalization on human security both at the cultural, economic, societal, taking in this regard Algerian society is room for analysis.

مقدمة:

إن الحاجة الى الأمن هي من بين حاجات الإنسان لأنها وجدت مع وجوده، بل تشكل أساس كينونته، فهي إذن مصدر إستقراره وتقدمه، بل وإستقرار كل الأنساق الإجتماعية المشكلة للنسق الكلي.

بناء على هذا فأمن الإنسان يجب أن يعلوا أهمية على أمن الدولة، بالرغم من أنهما في علاقة تفاعلية ترابطية، إلا أنه في بعض الحالات تقوم سياسة النظام الحاكم بالمحافظة على وجودها وإستمرارها في إطار تفاعلها سواء مع المتطلبات الداخلية أو الخارجية غير آخذة بعين الإعتبار لمتطلبات تحقيق الأمن الإنساني.

في هذا الصدد، من بين المتغيرات الخارجية التي فرضت نفسها على الساحة العالمية، العولمة التي مست كل المجالات، محاولة إلغاء الخصوصيات المجتمعية على مختلف الأصعدة، وهذا ما سيؤثر لا محالة على الأمن الإنساني.

سيركز هذا المقال على دراسة هذا الموضوع، من خلال تطرقه الى مفهومي كلا من الأمن الإنساني والعولمة، ليتم في ما بعد تشخيص وضعية الأمن الإنساني في ظل العولمة، وما هي سبل تحقيقه.

- الإشكالية:

تعتبر العولمة من أبرز العوامل الخارجية التي أثرت على كل دول العالم، بدء بتأثيراتها الاقتصادية، وما جسدته من تكنولوجيا جد متطورة، وجدت مكانا لها في كل المجالات، لكنها لم تنحصر فقط تجسداتها وتأثيراتها في الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتد اشعاع تأثيرها الى كل المجالات سواء الإجتماعية أو السياسية أو الثقافية.

حاولت العولمة توحيد العالم ككل بفتح الحدود، وتحرير التجارة، وإحداث منظومة قيم عالمية لتصبح دول العالم ككل تعتنق ثقافة واحدة (الديموقراطية، إعادة النظر في حقوق الانسان...).وبالرغم من ذلك، فهي تؤشر الى مستوى معين من التطور، لها تأثيرات إيجابية إلا أن هذا لم يلغ تأثيراتها السلبية على الإنسان بإعتباره وسيلة وغاية الوجود الإجتماعي.

سيقوم هذا الموضوع بالكشف عن تأثيرات العولمة على الأمن الإنساني من خلال إجابته على التساؤلات التالية:

-ما هي أبعاد مفهوم الأمن الإنساني؟و ما هي أبعاد مفهوم العولمة؟

- ما طبيعة تأثيرات العولمة على الأمن الإنساني، وما هي الجوانب التي تنعكس فيها؟

-كيف يمكن تحقيق الأمن الإنساني في ظل العولمة؟

- أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف دراسة هذا الموضوع في الكشف عن إنعكاسات العولمة على الأمن الإنساني، ومن ثم تشخيص واقعه في المجتمع الجزائري، ليتم في ما بعد الخلاص الى آلية عمل لمواجهة تهديدات العولمة على الأمن الإنساني.

أولا- تعريف الأمن الإنساني:

يتقارب المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأمن، حيث تلتقي جميعها على أنه يعني تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة. فالأمن في المعنى اللغوي ضد الخوف، والآمن: المستجير ليأمن على نفسه. والأمانة: ضد الخيانة، وآمن به: صدقه. والإيمان: الثقة وقبول الشريعة. والأمين: القوي، وصفة لله تعالى. أما المعنى الاصطلاحي فيكمن في «الإجراءات الأمنية» التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج.[1] كما عرفته لجنة الأمن الإنساني بأنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان"[2].

أجمعت التعريفات المقدمة على أن الأمن الإنساني هو جملة من الإجراءات التي تهدف الى تحقيق أمن الفرد من مختلف التهديدات وعلى مختلف الأصعدة. أما الأمن الإنساني في هذا المقال فيعني جملة الإجراءات المتخذة بهدف تمكين الفرد من تحقيق أمنه الثقافي والإجتماعي والإقتصادي.

ثانيا- -لمحة تاريخية عن مفهوم الأمن الإنساني:

إنضم الفرد الى الجماعة ثم الى الدولة، لزيادة نصيبه من الأمن مقابل التنازل عن جزء من حريته، وذلك حتى يكفل له الأمن بواسطة هذا الكيان، الذي تم إنشاؤه بموجب العقد الإجتماعي التخيلي فيما بين الأفراد لتكوين الجماعات ثم

لإنشاء الدول، إلا أن هذه الآخيرة قد تحولت في حالات عدة الى مصدر رئيسي لتهديد الأفراد أنفسهم، وهو ما تظهره العديد من ممارسات النظم في دول مختلفة، بدعوى الحفاظ على ذلك الكيان، سواء من خلال إستخدام القمع ضد مواطني الدولة أو بإهمال شؤونهم وعدم تلبية إحتياجاتهم، وإستحواذ فئة صغيرة على مزايا كانت يجب أن تتوزع على جميع الأفراد[3].

إذن فالحاجة الى الأمن قد وجدت مع وجود الإنسان، إلا أنه كمفهوم ظهر في سياق البحث عن السلام في الثمانينات مرادفا لمفهوم الأمن القومي، الذي ساد خلال الحرب الباردة[4].. غير أن مفهوم الأمن الإنساني قد ظهر بشكل أكثر تفصيل في دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بعنوان:"عولمة ذات وجه إنساني" حيث حدد سبعة عناصر تشكل المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي: عدم الاستقرار المالي، وغياب كل من الأمن الوظيفي، والأمن الصحي، والأمن الثقافي، والأمن الشخصي، والأمن البيئي، والأمن السياسي والمجتمعي[5].

ثالثا- أبعاد الأمن الإنساني:

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية سبعة أبعاد حركية متكاملة للأمن الإنساني تمثلت في الأمن البيئي الذي يقصد به خلق السياسات التي تدرج في منطقها ضرورة حماية البيئة من التلوث. والأمن الصحي بمعنى تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض كما توفر له أيضا الحق في التداوي.أما الأمن الغذائي فيقصد به توفير الغذاء الصحي الكافي وباستمرار بشكل يحقق نمو سليم للجسم إضافة الى توافر الجهود الدولية لمنع وقوع المجاعة وسوء التغذية.وكذلك الأمن الفردي الذي يعني تمكين الفرد من تكوين عائلة وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على مبدأ العدالة. في حين أن الأمن الثقافي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية. أما الأمن المجتمعي فيعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية(الثقافية- الدينية- اللغوية- العرقية) وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل . أما الأمن السياسي فيعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسة[6].

رابعا- مفهوم العولمة:

إن ظهور العولمة لا يعود بالضبط إلى سقوط جدار برلين، وبداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، بل يعود إلى مرحلة أبعد. غير أن الشكل الذي اتخذته في العقد الأخير يختلف عن ما سبق، حيث تجسدت في المجال الثقافي، إلى جانب المجالات الأخرى، كالجانب الاقتصادي ، حيث عملت على دمج اقتصاديات الدول في الاقتصاد العالمي[7].

إلى جانب ذلك، تميزت ظاهرة العولمة بإيقاعها السريع في الانتشار، وفي غزو كل الأفاق، بفضل اعتمادها على تقنيات اتصالية جد متطورة، تعبر عن تحول نوعي في النظام العالمي. في هذا السياق يرى " صادق جلال العظم" العولمة بأنها: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة، والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال.

أي الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم، خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق، بعد أن كانت رسملته على سطح النمط ومظاهره"، فالعولمة إذن هي:" حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز، وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"[8].

نفس المنحى اتجه إليه تعريف بعض العلماء للعولمة، مع إضافة بعد أخر لها إلى جانب البعد الاقتصادي ،ألا وهو البعد السياسي والبعد الثقافي،أي أنها أصبحت نظام حياة لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجتمعية، ولا تعترف بالحواجز الدولية. وهذا ما تضمنه التعريف التالي، والقائل بأنها:" التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي[9].

من خلال التعاريف المقدمة، نستطيع القول أن العولمة أول ما ظهرت،أخذت طابعا اقتصاديا، غير أنها تعدته، فأصبحت بذلك نظام شامل للحياة.

خامسا- تأثير العولمة على أمن الإنسان ثقافيا:

من بين التعريفات الجديدة المقدمة للأمن الثقافي هي :" أنه بنية تستطيع من خلالها أمة ما أن تجتاز مسيرتها التكاملية بالتزامن مع حفظ هويتها الثقافية، وبدون التصادم مع الموانع البشرية"[10]. أما في هذا المقال فيعني الأمن الثقافي هو الحفاظ على الهوية الثقافية الجزائرية وهي الدين، اللغة ، التاريخ في ظل تهديدات التطورات والتغيرات العالمية.

لقد أخذت العولمة في بداية ظهورها طابعا إقتصاديا، لكنها لم تبقى محصورة في هذا المجال بل تعدته ومست كل جوانب الحياة الإجتماعية، هذا ما أكده " محمد عابد الجابري في قوله بأنها " نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، تشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال .. كما تشمل أيضا مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا"[11].

بمعنى أن العولمة لم تتجسد فقط في صورة ثورة إقتصادية، بل مست كل جوانب مجال النشاط الإنساني وما تبعه من تفاعل إجتماعي سواء كمنطلق فكري أو كمنتج سلوكي .

هكذا تحولت العولمة من المنظور الإقتصادي لتشمل مجالات أخرى، من بينها المجال الثقافي الذي يحوي المنظومة القيمية ويوجهها مشكلا بذلك ثقافة العولمة التي تعني: " محاولة التقارب بين ثقافات شعوب العالم المختلفة بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها، ودمجها جميعا في ثقافة واحدة ذات ملامح وخصائص مشتركة واحدة.[12]"

هذا ما يتعارض مع مبدأ الحياة الاجتماعية القائمة على التعدد والإختلاف حتى على مستوى الفرد الواحد نفسه، فكيف لنا أن نمحو ما أحدثته الحضارات المختلفة كمعطى بشري، أو كمعطى مسلم به متمثلا في مختلف الديانات السماوية. فالعولمة الثقافية حاولت إلغاء زخم التاريخ المتراكم عبر فترات زمنية طويلة، لتقدم لكل المجتمعات نظام واحد من القيم ينظم وهيكل مختلف جوانب حياة الانسان.

كما أشار التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999 الى أن العولمة وفرت فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات، نظرا لسرعة إنتقال التكنولوجيا والمعرفة وحرية إنتقال السلع والخدمات، ولكن في المقابل فرضت مجموعة من التهديدات، أثرت سلبا على الأمن الإنساني، وقد حدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني من بينها غياب الأمن الثقافي،إذ تقوم العولمة بإمتزاج الثقافات وإنتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام بطريقة غير متكافئة، جاءت لصالح الدول الغنية[13].

بمعنى أن العولمة من جميع جوانبها لم تمنح مكانا لوجود الدول الفقيرة، إذ تعمل على هدم كينونتها على جميع الأصعدة معطية إياها هوية الدول الغنية مع جعلها تابعة لها، كونها مستقبلا دائما لا دور له في عملية التغيير بل متلقنا سلبيا لزخم العولمة غير فاعلا في هذا الوجود.

هذا لا يعني أن العولمة تشكل تهديدات فقط على الأمن الثقافي، بل تنطوي كذلك على إيجابيات من بينها تسهيل عملية التثاقف، بمعنى التعرف على ثقافات العالم بأقل التكاليف عن طريق إستخدام التكنولوجيات المتطورة، الى جانب تلبيتها للمتطلبات المعرفية المختلفة، إذ وفرت شبكة الانترنيت على طالب المعلومة سهولة الحصول عليها.

غير أنه من جانب آخر عمل التقدم التكنولوجي والتقني في مجال الإتصال على سيطرة وهيمنة هوية غربية بل أمريكية على هويات وخصوصيات شعوب العالم نتيجة التقارب بين الهويات الثقافية، وغلبة الهوية التي تمتلك أساليب التأثير.

فالعولمة تهدد الأمن الثقافي لمختلف المجتمعات، بحكم أن مالك التكنولوجيا والقوة الإقتصادية هو الذي يملك الغلبة، والقدرة على فرض ثقافته من منطلق قوته المادية التي تحمل قيمه الثقافية.أي أن ظاهرة العولمة تهدف الى تكوين ثقافة عالمية موحدة تمحو من خلالها الخصوصيات الثقافية للدول، تاركة المجال لثقافة العولمة– ثقافة امريكا– لتكتسح كل دول العالم فتوحد بذلك منظومة القيم.

إذن يمكننا القول، أن ثقافة العولمة تهدد الأمن الثقافي للإنسان لأنها تقوم بمحو الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، مع ابقاء ثقافة المجتمع المسيطر–

أمريكا- ويتم ذلك من خلال محاربة الذاكرة الوطنية، والتاريخ ، وكل ما يتعلق بمكونات الهوية الوطنية، والتي تميز الثقافات المجتمعية.

لقد تمثلت تهديدات العولمة على الأمن الثقافي في المجتمع الجزائري في جملة الإصلاحات التربوية التي لم تعمل على تكريس قيم الهوية الوطنية، حيث قامت بتقليص الحجم الساعي لمادة التربية الاسلامية الى ساعة واحدة، بالمقابل رفع الحجم الساعي للمواد الأخرى، وجعلها نشاطا بيداغوجيا تربويا تأصيليا ثانويا لا يمتحن فيه الطالب، الى جانب ذلك أصبح محتوى مادة التربية الاسلامية، مجرد مواعظ أخلاقية، وتحفيظ بعض الآيات القرآنية، وجعلها مادة غير أساسية[14].

كما عمل الإصلاح التربوي الجزائري على التقليل من الحجم الساعي لمادة التاريخ، بالمقابل تعزيز اللغة الفرنسية برفع حجمها الساعي، وجعل الترميز العالمي باللغة الفرنسية، وبما أن الرموز هي الأهم في مادة الرياضيات إذن سيكون إهتمام المتعلمين باللغة الفرنسية.إن الإصلاح التربوي بهذا الشكل يهدد الأمن الثقافي لأنه يعمل على إلغاء وجود وتأثير كلا من مادة التربية الإسلامية والتاريخ اللذان يشكلان مكونا من مكونات الهوية في نفوس المتعلمين، هذا ما سينجر عنه تكوين مجتمع غريب عن ثقافته الأصية.

من مفرزات العولمة، كذلك إضافة مادة الإعلام الآلي، وسيطرة اللغة الانجليزية، باعتبارها لغة التطور التكنولوجي، ولغة الدولة المسيطرة، الى جانب ذلك انتشار وسائل الاعلام والاتصال الحديثة التي تسهل العملية الاتصالية من جهة، وتساهم في رقي المنظومة التربوية من خلال ادماجها في المناهج الدراسية.

سادسا- تأثير العولمة على أمن الانسان إجتماعيا:

يعني الأمن الإجتماعي "توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من الشعور بالمواطنة والانتماء والعدالة الإجتماعية"[15].أما في هذا المقال فيعني جملة الآليات التي تهدف الى تحقيق الإستقرار والتماسك الإجتماعي للأفراد.

تمثلت تهديدات العولمة على التماسك والإستقرار الإجتماعي في جملة القيم التي حملها قانون الأسرة لسنة 2005، التي تؤكد على النزعة الفردية، وتعمل على تحرير المرأة من المنظور الغربي الذي يكرس دونيتها، فأفقدها بذلك

وجودها المتألق التي أكد عليها الدين الاسلامي، والذي حمله الى حد ما قانون الأسرة الجزائري لسنة 1984.

ونتيجة للمنظومة القانونية الجديدة للأسرة الجزائرية التي جاءت إستجابة للتطورات والتغيرات العالمية، التي تؤكد على إعادة الإعتبار لحقوق الإنسان، عرفت الأسرة الجزائرية حالة من اللاستقرار، تمثلت في إنتشار الزواج العرفي، وقضايا النسب.

الى جانب إنتشار زواج المسيار، الذي أخذ من شبكة الأنترنيت وسيط من وسائطه، إذ يوجد موقع مخصص له. كما يعرف الموقع العربي الإلكتروني لزواج المسيار تواجد عدد معتبر من الجزائريين الباحثين عن زوجات، وكان معظمهم من التجار ورجال الأعمال الذين يكثرون من السفر للبلدان العربية[16]. كما ساهمت العولمة في تطور الجريمة حيث إستخدمت التكنولوجيا المتطورة من أنترنيت والهاتف النقال وسيلة من وسائل إنتشارها، بل وفي بعض الحالات يستخدمون الأنترنيت كمصدر من مصادر تطوير الإجرام.

في هذا المجال أكد المدير العام للأمن الوطني اللواء "عبد الغني هامل" أن العولمة يسرت للشبكات الإجرامية الحركة والتنقل عبر مختلف الدول، فالتبادلات المعلوماتية أزالت مفهوم الحدود وسهلت لهذه الشبكات تنفيذ جرائمها المتمثلة في الإرهاب والفساد والجرائم المعلوماتية وجرائم المخدرات والإتجار بالبشر والأعضاء البشرية[17].

كما أثرت العولمة على الأمن الإجتماعي بتفكيكها للتماسك الإجتماعي، لأن الثورة التكنولوجية والاعلامية بالرغم من إيجابياتها المتمثلة في سرعة تناقل المعلومات، والتعرف على مختلف الثقافات، كما سهلت كذلك من عملية الاتصال والتواصل الاجتماعي عن طريف الهاتف النقال والأنترنيت، إلا أنها من جهة أخرى قد قامت بتقليل عملية التفاعل الإجتماعي خاصة على مستوى الأسرة، حيث قلصت من درجة تفاعلها الاجتماعي لأن إرتباط أفرادها أصبح أكثر بالأنترنيت.

هذا الوسيط الإتصالي الذي أصبح يقوم بدور الترفيه، ويساهم في حل مختلف المشكلات والإنشغالات، فقلص بذلك من دور الأسرة، وأثر سلبا على وظيفتها

سواء العاطفية أو الإجتماعية أو النفسية. فأدى ذلك الى تراجع دورها ودور مختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية، هذا ما سيؤثر سلبا على نمط التنشئة الإجتماعية المسؤولة على تكوين المجتمع .

سابعا- تأثير العولمة على أمن الانسان إقتصاديا:

يعرف الأستاذ "عبد الله العلي" الأمن الإقتصادي بأنه:" يشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على إحتياجاته الأساسية، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة إقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهذه التدابير الإقتصادية هي التي تصب في النهاية في خلق الأمان الإقتصادي للناس، الذي ينطوي على بعد نفسي للإنسان إضافة للبعد المادي" الذي يوفره الأمن الإقتصادي"[18].

أما في هذا المقال فيعني الأمن الإقتصادي تمكين الأفراد من الحصول على مناصب عمل، إضافة الى تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية.

يتحقق الأمن الإقتصادي من خلال تحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص العمل وضمان المساواة في الوصول الى الوظائف، وإيجاد نظم وشبكات فعالة للضمان الاقتصادي والتكافل الإجتماعي، بالإضافة الى تنمية مهارات قوة العمل بالتدريب والتأهيل المستمر حتى تستطيع مواكبة التطورات الإقتصادية[19].

تمثلت تهديدات العولمة على الأمن الإقتصادي في تزايد وإنتاج المشاكل العالمية لدول العالم الثالث، اللامساواة المتزايدة، والضعف المتفاقم، كما أن ثلثي العالم قد إستفادوا بالشكل القليل من النمو الإقتصادي الحاصل حتى في العالم المتقدم, فإن الربع الأخير من مجموع السكان يواجه المزيد من المشاكل الإقتصادية مع تفاقم العولمة[20].

هذا ترتب عنه إتساع الهوة على مستوى العالم، بمعنى إنكماش الثراء في فئة معينة، ففي سنة 2000 تملك الدول المتقدمة 80 %من الدخل العالمي وهي تمثل 20 % من سكان العالم، وبالتالي أصبح العالم تحت سيطرة تلك الدول .أما في الدول النامية ففئة قليلة تملك 90 % من الثروات وعامة الناس يتقاسمون 10% الباقية[21].

لذا بلغ عدد فقراء العالم سنة2000 حوالي 1.3 مليار، ويتوقع تناميها في ظل إتساع هيمنة نظام السوق، وانسحاب الدولة من مجالات عدة، خاصة نظم الحماية الإجتماعية. ونتيجة لعدم توفر فرص عمل للمواطنين تزداد عوامل عدم التوازن[22].

كما دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين الى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي ضمانات وظيفية، وهو ما يترتب عنه غياب الإستقرار الوظيفي[23]. الى جانب ذلك تعمل الدول المتقدمة على إستنزاف خيرات المجتمعات النامية، وجعلها أسواقا كبيرة لسلعهم، مما يؤدي الى زيادة الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة[24].

تمثلت تهديدات العولمة على الفرد من الجانب الإقتصادي في تقليص سياسة التوظيف في قطاع الحكومة، والإتجاه نحو إعادة هيكلة مؤسسات وشركات القطاع العام الذي أصبح غير قادر على إستيعاب موظفين جدد في الوقت الذي بدأ فيه بالإستغناء عن أعداد كبيرة من الموظفين، وإحالة العديد منهم الى التقاعد ودفعهم لتقديم إستقالاتهم من الوظائف الحكومية مقابل حوافز مادية، وهذا نتيجة لسياسات الإصلاح الإقتصادي وبرامج الخصخصة المدعومة من صندوق النقد الدولي، والتي نفذتها العديد من الدول العربية والاسلامية للتغلب على مشكلاتها الإقتصادية[25].

إلا أنه قد ترتب عنها إرتفاع في معدلات البطالة في الدول العربية خاصة بين الشباب. وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على 15 مليون بطال عربي، أي ما يعادل من 15%– 25 % من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم الى 32 مليون في آفاق سنة 2010[26].

تقدر منظمة العمل العربية أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1% سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5%، أي نحو 115 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة، وارتفاع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر 170 مليار دولار، وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي[27].

وقد أرجع خبراء الاقتصاد تفشي ظاهرة البطالة في العالم العربي إلى تراجع الأداء الاقتصادي، وعدم قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي، ناهيك عن تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل بالحكومة، وانسحابها تدريجيًا من ميدان الإنتاج، والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي .

في هذا الصدد، ترتب عن الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، وإرتفاع تكاليف المعيشة وتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية، إضافة الى تقليص فرص العمل هذا ما تمخض عنه تسريح 400 ألف عامل أضيفوا الى الفقراء. كما تعكس المؤشرات الإجتماعية لسنة 2005، إستمرار التوترات الإجتماعية كالمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، حيث بلغ معدل البطالة 15.3 % نتيجة تسريح العمال بعد حل عدة مؤسسات عمومية، وعدم وجود إستثمارات جديدة معتبرة[28].

بالرغم من أن العولمة لها تأثيرات سلبية على الأمن الإقتصادي تمثلت في مساهمتها في إنخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمعات غير المتقدمة، هذا ما ترتب عنه إرتفاع في ظاهرة البطالة من منطلق تقليص عدد اليد العاملة، التي أستبدلت بالآلة، وهذا ما أثر سلبا على الأمن الوظيفي للأفراد. إلا أن لها تأثيرات إيجابية من بينها توفر مختلف السلع، وبمختلف الأسعار.

خاتمة.

إن للعولمة تأثيرات إيجابية وسلبية على الأمن الإنساني، غير أن تهديداتها تفوق بكثير إيجابياتها. فعلى مستوى الأمن الثقافي حاولت العولمة تغريب أفراد المجتمعات غير المتقدمة بفرض ثقافتها سواء عن طريق سلعها، أو عن طريق الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المنظومة التربوية.

إذ أهمل النظام التربوي الجزائري الى حد ما مكونات الهوية الثقافية وهي اللغة، التاريخ، الدين الإسلامي بتخفيضه للحجم الساعي لمادة التربية الإسلامية والتاريخ، وإلغاء مادة التربية الإسلامية من الإمتحانات الرسمية، مع تغيير

محتواها، إضافة الى جعل الترميز العالمي باللغة الفرنسية عوض العربية.

أما التأثيرات الإيجابية للعولمة على الأمن الثقافي فتمثلت في التعرف على ثقافات الغير، ولا ربما الإستفادة منها، ناهيك عن أنها أداة لإنتشار التكنولوجيا الحديثة من العالم المتطور الى العالم المتخلف، إضافة الى سهولة الحصول على المعلومة بأقل التكاليف، وفي أسرع وقت ودون عناء، وبالتالي إثراء البحث العلمي الذي سيعالج مختلف المشكلات المجتمعية التي تعيق الإنسان، وإلا بهدف تسهيل سبل الحياة الإجتماعية على مختلف الأصعدة.

في حين أن التأثيرات السلبية للعولمة على الأمن الإجتماعي تمثلت في النزعة الفردية التي حملها قانون الأسرة، هذا ما يعني إنتاج مجتمع غير متماسك. إضافة الى أن التكنولوجية المتطورة عملت على التقليل من التفاعل الإجتماعي، حيث أصبحت شبكة الأنترنيت تقوم بإشباع الحاجة الى الإنتماء، عوض التفاعل والتواصل الإجتماعي المباشر.

كما عمل إصلاح المنظومة القانونية للأسرة الى إهمال حقوق من وضعت من أجلهم ، ففي الجزائر وكنتيجة لقانون الأسرة المعدل، إرتفعت ظاهرة الزواج العرفي ، وقضايا النسب التي ذهب ضحيتها ضياع حقوق كل من المرأة والطفل. كما ساهمت العولمة في تطور الجريمة وإرتفاعها. ناهيك عن إنتشار زواج المسيار إذ تتوفر الأنترنيت على أكبر موقع له.

أما تأثيرات العولمة على الأمن الإقتصادي فقد تمثلت في إنخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمعات غير المتقدمة، وتقليص من حجم اليد العاملة، وبالتالي إرتفاع ظاهرة البطالة والفقر. لكن في المقابل أدى تحرير التجارة وفتح الأسواق الى توفر مختلف السلع وبمختلف الأسعار.

تأسيسا على ما سبق، نستطيع القول أن الإندماج في العولمة أمرا حتميا، لذا يجب أخذ الإجراءات المختلفة التي تعمل على تحقيق الأمن الإنساني، المتمثلة في الحفاظ على الهوية والخصوصية المجتمعية مع ضرورة التفاعل مع الآخر للإستفادة منه دون الذوبان فيه.

كما يجب تحقيق نوعا من الإكتفاء الإقتصادي ولا نكون مجتمعات مستهلكة فقط للإنتاج والمعلومة، بل يجب أن نكون كذلك منتجين فاعلين، لتكون لدينا

القدرة على صنع القرار وإتخاذه، وليس القبول به والخضوع له، بناء على أن الغالب له السلطة والمغلوب منقادا فاقدا لها.

الهوامش:

[1] – بركات محمد مراد،الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل ، نقلا عن الموقع: www.al**arab**imag.com

[2] – محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني، نقلا عن الموقع: http://bohothe.blogspot.com

[3] – محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم .. والعلاقات المتبادلة، نقلا عن الموقع: www.policemc.gov.bh

[4] – وليد عبد جبر، الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستديمة "العراق انموذجا" مجلة كلية التربية، العدد السادس، نقلا عن الموقع: www.iasj.net.

[5] –مروة نظير ، الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني: تحول اهتمام المجتمع الدولي من الدولة إلى الفرد ، نقلا عن الموقع:http://www.ahewar.org

[6] – الأمن الإنساني مقاربة إيتو– معرفية للدكتور أمحند برقوق، نقلا عن الموقع: http://www.arabvolunteering.org

[7] – أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب– دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 19.

[8] – محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية ثقافية عشر أطروحات ، مجلة المستقبل العربي العدد228 فبراير 1998، ص ص 14–22.

[9] –– قراءة في الأمن الثقافي– السياسي، نقلا عن الموقع: http://almaaref.or

[10] – – محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر– العولمة–صراع الحضارات– العودة الى الأخلاق– التسامح– الديمقراطية ونظام القيم– الفلسفة والمدينة.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 136.

[11] – أحمد كنعان، التربية من أجل تعزيز الهوية الحضارية والإنتماء القومي في ظل العولمة الجديدة في القرن الواحد والعشرين، في التربية والتعليم في الوطن العربي ومواجهة التحديات، ضمن بحوث الملتقى العربي المنظم على هامش الاجتماع السنوي الثالث لجمعية كليات ومعاهد التربية للجامعات العربية، الجزء الأول. دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران ، 2002، ص 46.

[12] –– بن صغير عبد العظيم، الأمن الإنساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، العدد 5، ص91، نقلا عن الموقع:www.univ–biskra.dz .

[13] –– بركات محمد مراد،الأمن الثقافي العربي والإسلامي وآفاق المستقبل، نقلا عن الموقع: http://www.alarabimag.com

[14] – سنا الحاج، دور الاعلام في قضايا الأمن الإقتصادي والإجتماعي، نقلا عن الموقع: http://www.ministryinfo.gov.lb

[15] – الجريمة المنظمة عبر الوطنية ..من أبرز التحديات الأمنية التي تواجهها الشرطة الجزائرية والعربية، نقلا عن الموقع:http://ar.algerie360.com

[16] – بلقاسم حوام، وزارة الشؤون الدينية تفتي بجواز زواج المسيار في الجزائر ،الشروق، 08-05-2012، نقلا عن الموقع:http://www.echoroukonline.com

[17] – عبد الله العلي، الأمن الإقتصادي في القرآن، نقلا عن الموقع: http://www.ruqayah.net

[18] – عبد الله العلي، الأمن الإقتصادي في القرآن، نقلا عن الموقع:http://www.ruqayah.net

[19] – علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، الهيمنة الإقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني، نقلا عن الموقع: http://iefpedia.com

[20] – ناصر مراد تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، نقلا عن الموقع: http://www.shatharat.net

[21] – محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان – دراسة في المفاهيم ..والعلاقات المتبادلة، نقلا عن الموقع:www.policemc.gov.bh

[22] – أحمد كنعان ، مرجع سابق، ص ص 48-49.

[23] – صغير عبد العظيم، الأمن الإنساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، العدد 5، ص90، نقلا عن الموقع: www.univ-biskra.dz.

[24] –محمد شريف بشير، الأمان الإقتصادي للناس، نقلا عن الموقع:
http://main.islammessage.com

[25] – عجـيلة محمـد، بن نوي مصطفى، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة، نقلا عن الموقع:https://sites.google.com/site/socioalger1

[26] – أحمد أبو زيد، البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، نقلا عن الموقع: http://almoslim.net

[27] – أحمد أبو زيد، البطالة في الدول العربية تتفاقم في ظل العولمة، نقلا عن الموقع: http://almoslim.net

[28] – ناصر مراد، تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر، نقلا عن الموقع: www.shatharat.net